مؤتمر الأمم المتحدة

لدعم تنفيذ الهدف (١٤) من أهداف التنمية المستدامة

"حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"

كلمة

سعادة السيد/ محمد بن عبدالله الرميحي

وزير البلدية والبيئة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة رئيس الجمعية العامة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب السعادة الرئيسان بالشراكة

الموقرون المشاركون في المؤتمر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بدايةً أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة رئيس الجمعية العامة، وسعادة المندوبين الدائمين للبرتغال وسنغافورة، الميسرين للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف الرابع عشر على جهودهم القيِّمة لقيادة الاجتماعات التحضيرية، التي حرِصَت دولة قطر على المشاركة فيها، والتي أفضت إلى التوصل إلى " نداء للعمل". ونؤيد البيان الذي أُدليَ باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويسرنا أن نجدد تأييد دولة قطر لنداء العمل الذي يؤكد على الأهمية البالغة للمحيطات للمستقبل والإنسانية المُشتَرَكة، ويحثُّ على العمل بشكلٍ عاجلٍ من خلال العمل الجماعي من أجل التوصل لإحداث فرق في حياة الشعوب وكوكب الأرض.

ومن دواعي سرورنا واعتزازنا أن نشارك في هذا المؤتمر الذي يُعَدُ فرصة بالغة الأهمية لتحفيز الجهود العالمية من أجل التشاور والحوار وايجاد الحلول العملية واتخاذ القرارات الواجبة لتحقيق الأهداف المرجوة لدعم تنفيذ الهدف (١٤) المعني بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحوٍ مستدامٍ لتحقيق التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

لا يخفى علينا جميعاً بأن المحيطات مصدراً للعديد من الموارد الطبيعية الأساسية، بما في ذلك الغذاء والأدوية والوقود الحيوية وغيرها، وإن التدهور الحالي السريع في صحة المحيطات وارتفاع درجة حرارتها وتحمضها وابيضاض الشعب المرجانية فيها وتدني الأرصدة السمكية يشكل تحدياً عالمياً، ويتطلب تظافر الجهود على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي لخلق عمل تعاوني فعال لإيجاد حلول مستدامة، وتقديم الخطط والأولويات لإحداث تغيير حقيقي، وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

لقد وضعت دولة قطر مسألة الحفاظ على الموارد البحرية في أولويات سياساتنا الوطنية لضمان مستقبل مستدام وقادر على التكييف مع الظواهر الجوية المختلفة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت الجهات المعنية في دولة قطر الإجراءات اللازمة الرامية إلى اقتصار قطاع الصيد على استخدام مُعدات الصيد التقليدية الانتقائية، وعدم استخدام الشباك العائمة واسعة النطاق، وكإجراء احترازي، تم منذ عدة سنوات حظر المُعدات عديمة الانتقائية وغير الصديقة للبيئة.

كما تقوم السلطات المختصة بإجراء تقييم مستمر للمخزون السمكي والإدارة المستدامة للمصائد، و اعتماد وتنفيذ تدابير فعالة لتحسين الحالة الراهنة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة

الارتحال بما يحقق الغاية من الهدف ١٤ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبما يساهم بشكل فعَّال بتنظيم الصيد على نحو فعال وإنهاء الصيد المفرط وغير القانوني وغير المُبَلَّغْ عنه وغير المنظم وكذلك حظر ممارسات الصيد المدمرة للبيئة. ولهذا الغرض، فإن تنفيذ الخطط ذات الصلة بإدارة المصائد تعتمد على البحث العلمي لضمان تعافي الأرصدة السمكية وإعادتها إلى ما كانت عليه لتصل على الأقل إلى المستويات وفقاً لحدودها البيولوجية الآمنة، كما جاري العمل حاليا لإنشاء وتشغيل مركز للأحياء المائية للاضطلاع بمهام استزراع وتربية الأحياء المائية وإشراك القطاع الخاص لاجتياز هذا المجال.

السيدات والسادة،

إنَّ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وشاملة، ونؤكد في هذا الصدد على أهمية أن تُراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية.

ختاماً، السيد الرئيس, فإن دولة قطر ستواصل العمل مع الشركاء في المجموعة الدولية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحرص في هذا الإطار على طرح الأفكار والحلول المبتكرة لحماية البيئة وضمان استدامتها، بالإضافةً الى توظيف الابتكارات والممارسات الحديثة على المستوى الوطني في مختلف القطاعات.

وفي الختام فأننا نتمنى لمؤتمركم هذا النجاح والتوفيق ان شاء الله،،

وشكراً،،